

أمر تنفيذي

إعلان حالة طوارئ بسبب الكوارث في ولاية نيويورك

حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الوباء العالمي (COVID-19) يمثل حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً منذ أوائل عام 2020؛

وحيث أعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكي حالة طوارئ صحية عامة في الولايات المتحدة بأكملها لمساعدة مجتمع الرعاية الصحية في البلاد على الاستجابة لمرض (COVID-19) في 31 يناير 2020؛

وحيث أن، نيويورك تشهد الآن انتشار مرض (COVID-19) بمعدلات لم تشهدها الولاية منذ أبريل 2021؛

وحيث أن معدل دخول المستشفيات الجديد بسبب مرض (COVID-19) قد ارتفع خلال الشهر الماضي إلى أكثر من 300 حالة دخول جديدة يومياً؛

وحيث أن من الواجب على الولاية اتباع نهج منسق لضمان قدرة المستشفيات على مستوى الولاية على تلبية الاحتياجات الإقليمية؛

وحيث أن من الواجب على حكومة الولاية دعم جهود البلديات والمقاطعات في تسهيل وإدارة اللقاحات واختبارات مرض (COVID-19)، ومنع الفيروس من الاستمرار في الانتشار بمثل هذه المعدلات؛

حيث، تم تحديد متحور جديد من SarCoV2، يُعرف باسم أوميكرون، وتسميته بالمتحور المثير للقلق من قبل منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها؛

حيث، تم تحديد وجود هذا المتحور في جميع الولايات الأمريكية الخمسين، بما في ذلك نيويورك، وأكثر من 104 دولة؛

حيث، ثبت أن متحور أوميكرون هذا قابل للانتقال بدرجة عالية وقد يتسبب في انتشار أسي؛

حيث، لا يبدو أن اللقاحات الحالية فعالة ضد عدوى أوميكرون، بينما تظل أقوى ضد الإصابة بمرض شديد؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاتي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك وقوانين ولاية نيويورك، أوصل بموجبه حالة الطوارئ المتعلقة بالكوارث على النحو المنصوص عليه في الأمر التنفيذي 11 حتى 15 فبراير 2022، وأوصل تعليق وتعديلات القانون الواردة في الأمرين التنفيذيين 11 و 11.1، حتى 14 فبراير 2022، باستثناء ما يلي:

- التعليق الوارد في الأمر التنفيذي 11.1 من المادة 7 من قانون الموظفين العموميين بالقدر اللازم لتفويض مجلس شيوخ ولاية نيويورك ومجلسها، وفقاً لتقديرهم، للاجتماع واتخاذ مثل هذا الإجراء المصرح به بموجب القانون عن بُعد عن طريق مكالمة جماعية أو خدمة مماثلة وخلافاً لذلك، فإن التصرف وفقاً لأحكام الجزء E من الفصل 417 من قوانين عام 2021 لم يعد ساري المفعول.

صدر تحت يدي وختم الولاية في مدينة ألباني في اليوم الخامس عشر

من شهر يناير من عام ألفين واثنين وعشرين

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة